مقدمة:

انتهجت الجزائر سياسة النظام الاشتراكي عشية الاستقلال كبقية الدول حديثة العهد بالاستقلال و يعود ذلك إلى رغب تها في مخالفة المستعمر من جهة و كذا للتمكن من التحكم في تنظيم أمورها من جهة ثانية .

والملاحظ أن هذا النظام القائم على مبدأ احتكار الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية وانعدام روح المبادرة الفكرية و المنافسة لم يدم نظرا لثبوت فشله مع مرور الزمن ، لذلك كان لا بد على الجزائر من انتهاج نظام بديل فلم تجد أمامها إلا النظام الليبرالي الذي يطلق عليه مصطلح اقتصاد السوق[1] .

و مما لا شك فيه أن تحرير النشاط الاقتصادي بإلغاء القيود على ممارسة النشاطين التجاري و الصناعي سيعود بالفائدة على الاقتصاد .

وحيث تقتضي حرية التجارة أن يكون التجار أحرارا في القيام بنشاطاتهم التجارية و التنافس فيما بينهم بحيث يكون البقاء للتاجر الأصلح الذي يقدم أفضل خدمة و بأقل سعر و إذا سلمنا بهذا المفهوم و أطلقنا الحرية للتاجر في ممارسة أعماله فبدون شك سيجلب إليه اكبر قدر من الزبائن متى اعتمد على أساليب و طرق شريفة و بضاعة جيدة و لا يكون التاجر عندها مخلا بالتزاماته و أخلاقيات مهنته متى احترم حدود حريته.

و لا يمكن أيضا أن تلوم الزبائن على انصرافهم إلى المحل الجديد متى وجدوا فيه ما يروق لهم و يجذب أنظارهم من جودة منتوج وحسن الاستقبال .... الخ .

و لكن في مقابل هذه الحرية المطلقة في الاقتصاد ينتج نتائج عكسية تؤدي لا محالة إلى القضاء على المنافسة الحرة.

[1] بن وطاس إيمان، مسؤولية العون الاقتصادي في ضوء التشريع الجزائري والفرنسي، دار هومة للطباعة والنسر والتوزيع، الجزائر، ص 05.

لذا على التاجر أن يمارس تجارته وفق أساليب و طرق شريفة خالية من كل الاعتداء على حقوق الغير لا أن تؤدي الرغبة في الربح و اجتذاب العملاء إلى إتباع كل الوسائل و لو أدى ذلك أيضا إلى إلحاق الضرر بالغير .

لذا كان لا بد من البحث عن وسيلة لحماية التاجر و محله من تصرفات الغير المنافية لمبدأ حرية المنافسة النزيهة إذ يستدعي الأمر إلى خلق ميكانيزمات و آليات منافسة تتولى التسيير الجيد للسوق و تعمل على ضبطه و تنظيمه حفاظا على حرية الجميع في التجارة و الصناعة.

لأنه تعتبر المنافسة في الأصل أمرا مشروعا و مرغوبا فيه ، إذ يرجع الفضل إليها في ازدهار المشاريع فهي بمثابة قدرة خلاقة تدفع الشخص على الابتكار و تحفزه على الإتقان و الإبداع.[2]

و هي وسيلة لبلوغ التقدم الاقتصادي و التقني و ذلك إذا توفرت شروط قيامها و المناخ الملائم لها غير انه في حالة غياب تلك المتطلبات تبقى المنافسة عاجزة عن تحقيق الوظائف المنوطة بها .

و لهذا فقد اتجهت غالبية الدول إلى وضع تشريعات تهدف إلى إقامة هياكل أكثر استجابة لمتطلبات الاقتصاد الحر و في مقابل ذلك سنت قوانين لمراقبة الممارسات التي يمكن أن تنجم عن تطبيق حرية المنافسة و معاقبة السلوكات التي من شانها أن تخرج المنافسة عن مجراها الطبيعي فحماية المنافسة من الممارسات المنافية أصبحت مسالة ذات بعد دول.

و يقصد المنافسة غير المشروعة لجوء التاجر إلى الاحتيال أو استخدام الأساليب المخالفة للقانون و للأمانة و الشرف في استغلال نشاطه التجاري إضرارا بصاحب نشاط تجاري مماثل آخر سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد[3].

[2] نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري، العمال التجارية، التاجر، المحل التجاري، الطبعة التاسعة، ديوان المطبوعة الجامعية،2007،ص227.

[3] مقدم مبروك، المحل التجاري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007،ص104.

فان التاجر الذي لحقه ضرر من جراء المنافسة الغير يحق له الرجوع على المتسبب فيه بالتعويض و هذا عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة التي تعتبر هي الحماية القانونية للمحل التجاري من الاعتداءات التي قد يتعرض لها.

و لهذه الدعوى أهمية كبيرة في الحياة القانونية و القضائية، نظرا لما يحدث في الحياة الاقتصادية و التجارية من أعمال منافسة كثيرة و شديدة قد تدفع البعض إلى أعمال تتصف عادة بعدم المشروعية.

و تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى أن الحديث المنافسة و ضرورة إزالة معوقاته يعد أهم أطروحات البحث في المحافل التجارية و الاقتصادية على الصعيد الوطني و الدولي في ضوء سياسات الاقتصاد الحر و العولمة حيث أصبح موضوع المنافسة من أهم الموضوعات المطروحة على جدول مفاوضات منظمة التجارة العالمية هذا بالإضافة إلى أن حداثة تنظيم المنافسة و تطورها في الجزائر من قانون إلى تعديل آخر، و اجتذاب الاستثمار الأجنبي لذا يكون من المفيد و الضروري أن توجد دراسة تتناول هذا الموضوع.

ويتمثل نطاق هذه الدراسة ابتداءا من أحكام الشريعة الإسلامية مرورا من التشريعات الوضعية و لاسيما القانون الجزائري و انتهاءا ومدعمة ببعض الآراء الفقهية و اجتهادات المحاكم .

و بخصوص المنهج ، فقد تم اعتماد المنهج التحليلي والذي يعد من أوسع المناهج العلمية استخداما وانتشارا على الرغم من استخدام مناهج أخرى عديدة ومن خلاله يمكن تحليل أحكام المنافسة غير المشروعة والآليات القانونية لمواجهتها.

و لعل الصعوبة التي واجهت الباحثة في هذه الدراسة تتمثل في ندرة المراجع القانونية المتخصصة في هذا المجال لذلك حاولت قدر الإمكان أن أقدم ما يخدم هدفنا لإثراء المكتبة القانونية أملا أن تخدم هذه الدراسة المرامي و الأهداف و أن يفتح باب الاستزادة و التوسع في دراسة حرية المنافسة و القيود الواردة عليها.

و على ضوء ما تقدم يمكن معالجة الموضوع من خلال الإشكاليات التالية:

ماهو النظام القانون للمنافسة غير المشروعة؟

وتتفرع على هذه الإشكالية الرئيسية عدة إشكالات ثانوية تقدمها:

ما ماهية المنافسة غير المشروعة ؟ و ما هو مفهوم المنافسة غير المشروعة و ما يميزها عما يشابهها من مصطلحات ؟ و فيما تكمن أهداف و آثار هذه المنافسة ؟ و ما هي الآليات القانونية لمواجهتها ؟ وما هي الإجراءات فيما يتعلق بدعوى المنافسة غير المشروعة ؟ و كيف يمكن قمع هذه الممارسات التنافسية غير المشروعة ؟

و للإجابة عن تلك التساؤلات سوف نقتصر الدراسة على المنافسة غير المشروعة ووسائل مواجهتها و ذلك في فصلين:

الفصل الأول لتبيان ماهية المنافسة غير المشروعة و الفصل الثاني نتعرض فيه للآليات القانونية لمواجهة المنافسة غير المشروعة.